

Distr.: General
26 August 2016
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة من البعثة الدائمة
لماليزيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة

تهدي البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ويشرفها، وفقاً للفقرة ٤٠ من قرار المجلس ٢٢٧٠ (٢٠١٦)،
أن تبلغ اللجنة بأن ماليزيا ممثلة امتثالاً تاماً لأحكام هذا القرار.

يسر البعثة الدائمة لماليزيا أن تقدم التقرير المرفق (انظر المرفق) إلى رئيس اللجنة وفاءً
لالتزام هذا البلد بتنفيذ أحكام القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ الموجهة من البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة

تقرير ماليزيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦)

مقدمة

إن ماليزيا ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ كل الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي أُتخذ بالإجماع في ٢ آذار/مارس ٢٠١٦. وتعتقد ماليزيا أن هذا القرار يعكس حزم المجتمع الدولي ووحدته في تصميمه على التصدي لإمعان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم الامتثال لالتزاماتها وتعهدها الدولية بوقف برامجها النووية التي تضر بالسلام الإقليمي والدولي.

وتؤكد ماليزيا مجدداً أن قيام أي دولة بتطوير وشراء أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات والقدرات ذات الصلة بطريقة غير مشروعة أمر غير مقبول ويتعارض مع القانون الدولي. كما أن هذا النوع من الأنشطة يقوّض تصميم المجتمع الدولي والتزامه في ما يتعلق بإرساء علاقات سلمية بين الدول وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ما برحت ماليزيا تنفذ قانونها للتجارة الاستراتيجية لعام ٢٠١٠، وهو قانون شامل لمراقبة الصادرات يتضمن أحكاماً للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويتسم هذا القانون بأهمية أساسية بالنسبة إلى التزامات ماليزيا بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها تلك المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو يميز لماليزيا فرض تدابير وضوابط فعالة لمنع انتشار الأسلحة أو المواد أو التكنولوجيا، بما فيها تلك المتصلة ببرنامج الأسلحة غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

التدابير المتعلقة بالقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)

التعاون في مجال الفضاء (الفقرة ٥)

ليس لدى ماليزيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي أنشطة تعاون ثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. كما أن ماليزيا لا تقيم أي أنشطة تعاون متعدد الأطراف مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية قائم ومنظم في معظمه في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ليست جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية دولة عضوا فيها. وقد رفضت ماليزيا العرض الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٣ بنقل تكنولوجيتها في مجال إطلاق السواتل.

الأسلحة التقليدية (الفقرات ٦-٩)

تخضع الأسلحة لتنظيم صارم بموجب القوانين المحلية لماليزيا، وهي قانون الأسلحة لعام ١٩٦٠، وأنظمة منح تراخيص الأسلحة لعام ١٩٦١، والأنظمة المتعلقة (بمنح التراخيص لتصنيع الأسلحة والذخائر) لعام ١٩٨٩، وقانون المتفجرات لعام ١٩٥٧. وتنص هذه القوانين بوضوح على وجوب الاستحصال على إجازات وتراخيص بغية امتلاك أو حمل أو استخدام أسلحة وذخائر؛ والاتجار بالأسلحة والذخائر، أو تصليحها أو شراؤها أو الحصول عليها أو تحويلها إلى طرف ثالث؛ وتصنيع الأسلحة والذخائر؛ واستيراد وتصدير الأسلحة والذخائر.

ويُعتبر أي خرق لهذه الشروط جريمة خطيرة ويمكن أن يؤدي إلى السجن مدة تصل إلى سبع سنوات أو السجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام.

وسنّت ماليزيا قانون الأسلحة لعام ١٩٦٠ لتنظيم عمل السماسرة، بما في ذلك أنشطة الاستيراد والتصدير. وعُزز هذا القانون بسنّ قانون التجارة الاستراتيجية، الذي يعمل بمثابة آلية للرقابة على تصدير الأصناف الاستراتيجية، بما فيها الأسلحة والمواد ذات الصلة، وشحنها العابر ومرورها والسمسرة بها، إضافة إلى الأنشطة الأخرى التي ستسهل أو يمكن أن تسهل تصميم وتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

الأمر المتعلق بالتجارة الاستراتيجية (الأصناف الاستراتيجية) لعام ٢٠١٠، وهو تشريع فرعي سُنّ بموجب قانون التجارة الاستراتيجية، يتضمن جدولا بالأصناف الاستراتيجية يورد قائمة الأصناف العسكرية وقائمة الأصناف ذات الاستخدام المزدوج. ويتضمن الجدول الأصناف الاستراتيجية التي يجب إخضاعها للمراقبة بموجب أنظمة مراقبة الصادرات العالمية كاتفاق فاسينار، ونظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، ومجموعة موردي المواد النووية، وفريق أستراليا، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأدرجت الأسلحة والمواد ذات الصلة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في القائمة بوصفها أصنافا استراتيجية في إطار قائمة البنود العسكرية.

ويطلب قانون التجارة الاستراتيجية من أي شخص يعتزم تصدير أصناف استراتيجية، بما فيها الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المدرجة في الأمر، أو إعادة شحنها أو تحويلها إلى طرف ثالث، تقديم طلب للاستحصال على رخصة من السلطات المختصة.

وتجرى مراقبة السمسة بالأصناف الاستراتيجية عبر الطلب من سمسة أي من هذه الأصناف تسجيلها أولاً بموجب القانون.

ويجب على أي شخص يعتزم تصدير أصناف استراتيجية أو إعادة شحنها أو نقلها العابر إلى أي من بلدان الاستخدام النهائي الـ ١٣ المحظورة، ومنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الاستحصال على تصريح خاص من السلطات المختصة. بيد أن تصدير أصناف استراتيجية إلى المستعملين النهائيين المحظورين، أي الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات بموجب قرارات مجلس الأمن المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو إعادة شحنها أو إليهم أو مرورها عبرهم، محظورة بموجب قانون التجارة الاستراتيجية.

ويحظر قانون التجارة الاستراتيجية على أي شخص تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك التعليم والمهارات والتدريب والخدمات الاستشارية، داخل ماليزيا أو خارجها، إذا كان من المزمع استخدام هذه المساعدة التقنية في ما يتصل بالأنشطة المحظورة، أي بأي نشاط يدعم تطوير أو إنتاج أو معاملة أو استخدام أو صيانة أو تخزين أو مخزون أو انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويحظر أيضاً المشاركة في إجراء معاملات مع أشخاص متورطين في تلك الأنشطة.

الأشخاص والكيانات المدرجون في القائمة (الفقرات ١٠-١٢)

نفذت ماليزيا كلاً من قرارات مجلس الأمن المتصلة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الجزاءات المالية المحددة الأهداف، من خلال الإطار القانوني المبين أدناه.

أنظمة التجارة الاستراتيجية (قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) لعام ٢٠١٠

تطبق التجارة الاستراتيجية (قرارات مجلس الأمن) لعام ٢٠١٠ تدابير مجلس الأمن المتصلة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تجميد أصول الأشخاص المدرجين في القائمة (من أفراد وكيانات) من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحددين في الأمر المتعلق بالتجارة الاستراتيجية (المستخدمون النهائيون المحصورون والمستخدمون النهائيون المحظورون) لعام ٢٠١٠.

ووفقاً لأنظمة التجارة الاستراتيجية، يحظر على المواطنين الماليزيين والهيئات الاعتبارية المسجلة في ماليزيا إجراء أو تسهيل أي معاملات من أي نوع كان، تتعلق بأي ممتلكات، بما في ذلك الأموال، التي يملكها أو يتحكم بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، شخص

مدرج في القائمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو تقديم أي خدمات مالية أو ذات صلة في ما يتعلق بتلك الممتلكات. وتخضع الملكية، خلاف ذلك، لأمر بتجميدها. وأي شخص يخالف هذا الحظر يرتكب جرماً يعاقب عليه، عند إدانته، بغرامة لا تفوق مليون رينغيت ماليزي أو بالسجن مدة لا تتعدى سنتين، أو بالعقوبتين معاً.

الأمر المتعلق بالتجارة الاستراتيجية (المستخدمون النهائيون المحصورون والمستخدمون النهائيون المحظورون) لعام ٢٠١٠

عُدّل لاحقاً الأمر المتعلق بالتجارة الاستراتيجية (المستخدمون النهائيون المحصورون والمستخدمون النهائيون المحظورون) لعام ٢٠١٠ بالأمر المتعلق بالتجارة الاستراتيجية (المستخدمون النهائيون المحصورون والمستخدمون النهائيون المحظورون) (التعديل) لعام ٢٠١٦. وهو يتضمن الرابط بالموقع الشبكي للأمم المتحدة بغية تفعيل التطبيق التلقائي لتجميد الأصول وغير ذلك من التدابير ذات الصلة بالكيانات والأفراد المدرجين في القوائم التي تعمل اللجنة على وضعها وتعهدتها وتحديثها.

وعملاً بتعديلات عام ٢٠١٦، لن يتعين بعد الآن إدراج الأشخاص المحددين، في الجريدة الرسمية بموجب قانون التجارة الاستراتيجية كما درجت عليه الممارسة السابقة. وتطبق تلقائياً أي إضافات أو استثناءات جديدة على و/أو من قبل جميع الأشخاص في ماليزيا، بما في ذلك المؤسسات المالية.

وعمم مصرف ماليزيا المركزي الأمر المعدّل من خلال منظومته للاستخبارات المالية على كل المؤسسات المالية في اليوم نفسه الذي نُشر فيه بالجريدة الرسمية، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما أصدر المصرف المركزي تعميماً مؤرخاً ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، بموجب المادة ٩٥ من قانون المصرف المركزي لماليزيا لعام ٢٠٠٩. ويطلب التعميم من جميع المؤسسات المالية أن تنفذ بالكامل الأمر المعدّل وأن تبلغ المصرف المركزي بأي اسم تأكدت مطابقته للأسماء المدرجة في القائمة، وبلغت الانتباه أيضاً إلى تطبيقه التلقائي.

وحتى تاريخه، لم تبلغ أي مؤسسة مالية عن أي اسم تأكدت مطابقته للأسماء المدرجة في القائمة؛ ونتيجة لذلك، لم تحمّد أي أصول بموجب قرار مجلس الأمن (٢٠١٦) ٢٢٧٠.

شبكات الانتشار (الفقرات ١٣-١٧)

ويحظر قانون التجارة الاستراتيجية على أي شخص تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك التعليم والمهارات والتدريب والخدمات الاستشارية، داخل ماليزيا أو خارجها، إذا كان من

الزرمع استخدام هذه المساعدة التقنية في ما يتصل بالأنشطة المخطورة، أي بأي نشاط يدعم تطوير أو إنتاج أو معاملة أو استخدام أو صيانة أو تخزين أو مخزون أو انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويحظر أيضا المشاركة في إجراء معاملات مع أشخاص متورطين في تلك الأنشطة.

وتعمل هيئة تنمية الاستثمار الماليزية على تقييم وإقرار طلبات الحصول على تراخيص التصنيع، والحوافز الضريبية وصفة المغترب للمصنّعين ومقدمي الخدمات من قطاعات صناعية مختارة. وتحتفظ السلطة لنفسها بحق وسلطة رفض أي طلب من خلال المادة ٤ من قانون التنسيق الصناعي لعام ١٩٧٥ والمادتين ٥ و ٦ من قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٨٦.

ومع ذلك، يجوز للشركات أن تعمل أيضا في ماليزيا من دون الحصول على أي موافقة أو تسهيل من هيئة تنمية الاستثمار الماليزية، لأن الشركات غير المستوفية لشروط الترخيص بموجب قانون التنسيق الصناعي تكون معفاة من الاستحصال على ترخيص للتصنيع. ولكي تعمل هذه الشركات المعفاة لا يزال يُشترط عليها الاستحصال على الموافقات اللازمة من كل من السلطات المحلية.

ويعمل في الوقت الراهن ٨٠ من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في صناعة التشييد والتعدين في ساراواك. وهم يعملون بصورة قانونية وقد استحصلوا على تراخيص موظفين غير مقيمين بموجب المادة ١١٩ من قانون العمل. وتخضع أنشطة هؤلاء العمال للمراقبة، فإذا تبين أن العمال متورطين في أنشطة غير مشروعة يمكن أن تشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، أُتخذت في حقهم الإجراءات اللازمة.

الحظر على النقل (الفقرات ١٨-٢٣)

يحوّل قانون التجارة الاستراتيجية وقانون الجمارك لعام ١٩٦٧ الموظفين الصعود إلى أي وسيلة نقل (سفينة أو قطار أو مركبة أو طائرة أو أي وسيلة نقل أخرى) يمكن أن تحمل أشخاصاً أو أصنافاً، وتفتيشها بالكامل. والموظفون مخولون أيضا سلطة البحث عن أي أصناف أو معابيتها أو ضبطها، بما فيها الأصناف الاستراتيجية أو غير المدرجة في القائمة، وأية حاوية أو رزمة أو وسيلة نقل أو أي مواد أخرى موجودة على متنها، بما في ذلك الأصناف الجاري تحميلها أو تفريغها.

وعملا بأنظمة التجارة الاستراتيجية، يحظر على المواطنين الماليزيين والهيئات الاعتبارية المسجلة في ماليزيا ما يلي:

(أ) توفير أو جمع ممتلكات، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بقصد استعمال تلك الممتلكات، أو مع العلم بأن الممتلكات ستُستخدم، من قبل أشخاص مدرجين في القائمة (أفراد وكيانات) من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) إتاحة أي ممتلكات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لفائدة أشخاص مدرجين في القائمة (أفراد وكيانات) من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أي شخص يخالف هذا الحظر يرتكب جرماً يعاقب عليه، عند إدانته، بغرامة لا تفوق مليون رينغيت ماليزي أو بالسجن مدة لا تتعدى سنتين، أو بالعقوبتين معاً.

طائرة

الرحلة الأخيرة لشركة طيران إير كوريو إلى كوالالمبور كانت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤. اتخذت ماليزيا الإجراءات اللازمة عن طريق هيئات الطيران لعدم السماح لأي من طائرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالإقلاع من أراضي ماليزيا أو الهبوط فيها أو التحليق فوقها، على أساس المبادئ التوجيهية لقانون هيئة الطيران الماليزية لعام ٢٠١٥.

سفن شركة أو شن ماريتيم ماناجمنت *Ocean Maritime Management*

عملاً بالحكم الوارد في الفقرة ٢٣ من القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، تحظر ماليزيا دخول أي سفينة من سفن شركة أو شن ماريتيم ماناجمنت إلى موانئ، ماليزيا، المذكورة في قائمة في المرفق الثالث للقرار.

أسلحة الدمار الشامل الأخرى (الفقرات ٢٤-٢٨)

ينص قانون التجارة الاستراتيجية على مراقبة تصدير الأصناف الاستراتيجية، بما فيها الأسلحة والمواد ذات الصلة، وإعادة شحنها وعبورها والسمررة بها، إضافة إلى الأنشطة الأخرى التي ستسهل أو يمكن أن تسهل تصميم وتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وإلى جانب مراقبة الأصناف الاستراتيجية، يتضمن قانون التجارة الاستراتيجية حكماً بشأن ضوابط "التحكم الكامل" لمراقبة المعاملات المتصلة بأي أصناف غير مدرجة في القائمة ستستعمل أو يمكن أن تستعمل لنشاط محظور ولكن لم تحدّد باعتبارها أصنافاً استراتيجية بموجب هذا القانون.

و بموجب قانون التجارة الاستراتيجية، يُطلب من أي شخص إبلاغ السلطات المختصة باعتزامه تصدير أي صنف غير مدرج في القائمة قبل ٣٠ يوما على الأقل من قيامه بذلك إذا ما أبلغته السلطات المختصة أو أصبح على علم أو كان لديه سبب يحمله على الاعتقاد، بأن الصنف غير المدرج سيُستعمل أو يمكن أن يُستعمل للقيام بنشاط محظور. وتقرر السلطة المختصة، بناء على هذا الإبلاغ، ما إذا كانت ستسمح بتصدير هذا البند غير المصنّف أم لا. وتكون الموافقة على عملية التصدير هذه رهن منح ترخيص بذلك.

وإضافة إلى ذلك، تخول المادة ١١٤ من قانون الجمارك موظفي الجمارك ضبط سلع يُشتبه في أنها تشكل خرقاً لأحكام هذا القانون. وفي أعقاب ضبط السلع، يمكن التخلي عنها أو التخلص منها وفقاً لأحكام القانون المختلفة.

القطاعات (الفقرات ٢٩-٣١)

في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦، لم يبلغ عن أي اتجار بالمعادن بين ماليزيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما لم يحصل أي نقل للذهب كوسيلة للتهرب من الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وينص قانون التجارة الاستراتيجية أيضاً على مراقبة وقود الطائرات المصنوع خصيصاً للأغراض العسكرية.

الشؤون المالية والمصرفية (الفقرات ٣٢-٣٨)

تطبق ماليزيا جزاءات مالية محددة الهدف متصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، استناداً إلى قائمة المستخدمين النهائيين المحظورين والمحصورين، من خلال الأنظمة والأوامر الصادرة في الجريدة الرسمية عملاً بقانون التجارة الاستراتيجية.

وتلبي هذه الشروط في إطار السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة للسلطات المشرفة في ما يتعلق بالموافقة على إقامة الفروع والهيئات الفرعية ومكاتب التمثيل من قبل المؤسسات المالية في و/أو من الولايات القضائية المعنية العالية المخاطر، على النحو الذي حددته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وحكومة ماليزيا. ويُطلب من السلطات المشرفة أن ترفض إنشاء فروع أو هيئات فرعية أو مكاتب تمثيل لمؤسسات مالية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو، خلاف ذلك، أن تأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسة المالية المعنية من بلد يفتقر إلى آليات كافية لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ويُطلب أيضاً من السلطات المشرفة زيادة الفحص الإشرافي و/أو متطلبات المراجعة الخارجية للحسابات في ما

يتعلق بالفروع أو الهيئات الفرعية للمؤسسات المالية الموجودة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإضافة إلى ذلك، تقتضي أيضا مبادئ المصرف المركزي التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من المؤسسات المالية اتخاذ تدابير مضادة إضافية للتعامل مع الولايات القضائية العالية المخاطر مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أما التدابير المضادة الإضافية المتخذة فهي التالية:

(أ) الحد من العلاقات التجارية أو المعاملات المالية مع البلدان المحددة أو الأشخاص المحددين الموجودين في البلد المعني؛

(ب) مراجعة وتعديل أو، إذا لزم الأمر، قطع العلاقات المصرفية المقابلة مع المؤسسات المالية في البلد المعني؛

(ج) إجراء عمليات مراجعة خارجية معززة للحسابات بزيادة كثافتها ووتيرتها، في ما يتعلق بالفروع والهيئات الفرعية التابعة للمؤسسة أو المجموعة المالية المبلّغة الموجودة في البلد المعني؛

(د) تقديم تقرير سنوي مشفوع بموجز عن المعاملات مع الزبائن والمالكين المستفيدين من البلد المعني إلى إدارة الاستخبارات المالية والإنفاذ التابعة للمصرف المركزي؛

(هـ) اتخاذ أية تدابير أخرى وفقا لما قد يحدده المصرف المركزي.

وأدرجت أيضا أحكام مماثلة، عند الاقتضاء، في المبادئ التوجيهية المتعلقة بكل من مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بماليزيا وهيئة لابوان للخدمات المالية.

وحتى تاريخه، لا مؤسسات أو فروع مالية أو هيئات فرعية أو مكاتب تمثيل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعمل في ماليزيا.

التعاون الدولي والإقليمي

تعتقد ماليزيا أن تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي هو السبيل لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمنظومات المتصلة بها. وفي سياق وفاء ماليزيا بالتزامها المستمر بمكافحة انتشار هذه الأسلحة، أسهمت بفعالية في جهود مكافحة الانتشار وعدم الانتشار المبذولة على الصعيد الدولي من خلال منتديات ومبادرات تنفيذية مختلفة.

التعاون الدولي

دأبت ماليزيا، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، على إدانة سلسلة التجارب النووية وإطلاق الصواريخ الباليستية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، تشارك ماليزيا أيضا بفعالية في مبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أن انضمت إليها عام ١٩٦٩ وهي نظمت دورات تدريبية و/أو حلقات عمل عدة في إطار برنامج التعاون التقني الإقليمي.

وأيدت ماليزيا المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وشاركت بفعالية في حلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها الدول الأعضاء في المبادرة في بلدان عدة بينها جمهورية كوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية. وحضرت ماليزيا كل مؤتمرات قمة الأمن النووي الأربعة.

واستحدثت ماليزيا منظومات خاصة بها للتعاون الدولي اتخذت شكل مساعدة قانونية متبادلة و/أو تسليم مجرمين و/أو اتفاقات قطاعية مختلفة و/أو مذكرات تفاهم لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمنظومات المتصلة بها.

التعاون الإقليمي

تضطلع ماليزيا بدور فعال وبنّاء في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح في محافل إقليمية ودولية مختلفة. وشاركت ماليزيا في استضافة الاجتماع الثامن بين الدورات حول عدم الانتشار ونزع السلاح للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عُقد في بوتراجايا، ماليزيا، يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي نوقشت فيه مسائل متعلقة بعدم الامتثال للالتزامات بعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

وخلال رئاسة ماليزيا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥، أعرب هذا البلد بشكل ثابت عن القلق إزاء البرامج النووية وبرامج الصواريخ الباليستية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وما يتصل بها من أنشطة أخرى. وجرىحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ممارسة ضبط النفس والامتثال لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إضافة إلى التزاماتها بموجب البيان المشترك للمحادثات السداسية الأطراف لعام ٢٠٠٥.

وإلى جانب القوانين والأنظمة والمبادرات المذكورة أعلاه، ستواصل ماليزيا اتخاذ تدابير إضافية، إذا لزم الأمر، لإنفاذ أحكام القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦).